ملخص التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2025

يهدف التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم مشروع قانون المالية رقم 60.24 لسنة 2025، إلى تسليط الضوء على الدور المحوري لهذه المرافق، والتي تساهم بشكل فعال في تنزيل ومواكبة الإصلاحات الهيكلية التي تلتزم بها الحكومة. وبناء على استقلاليتها المالية وطريقة إدارتها القائمة على تعبئة مداخيلها الذاتية من خلال الخدمات العامة المقدمة للمستخدمين، تلعب هذه المرافق دوراً أساسيا في تحسين جودة خدمات القرب وتسهيل ولوج المواطنين إلى مختلف الخدمات الأساسية، خاصة منها التعليم، والصحة، والرياضة.

هذا، وقد استقر عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024، وللسنة الثانية على التوالي، في 171 مرفقا. حيث تميزت هذه السنة المالية كذلك بعدم إحداث أو حذف أي مرفق.

يسلط التقرير في جزئه الأول الضوء على تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2024، فيما يقدم الجزء الثاني حصيلة الإنجازات المالية لهذه المرافق برسم سنة 2023 بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2022، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، وأخيرا يستعرض الجزء الثالث الإنجازات المادية لهذه المرافق برسم سنة 2023، ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2024، بالإضافة إلى برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

I. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها:

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024، 171 مرفقا، دون تسجيل أي تغيير مقارنة بالسنة الماضية.

هذا، ويتوزع 171 مرفقا المدرج ضمن قانون المالية لسنة 2024، على 8 مجالات للتدخل حسب المهام الكبرى للدولة، وذلك على النحو التالي:

- مجال الصحة ب 91 مرفقا،
- مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ب 44 مرفقا،
- مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى ب 16 مرفقا،
- مجال السلطات العمومية والخدمات العامة ب 9 مرافق،
- مجال الأنشطة الترفيهية ب 5 مرافق،
- مجال الفلاحة والصيد البحري بمرفقين،
- مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى ب 3 مرافق،
- مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى بمرفق واحد.

يتضح من خلال هذا التوزيع المرافق حسب المجالات هيمنة المرافق المسيرة بصورة مستقلة ذات الطابع الاجتماعي بنسبة 81% من مجموع المرافق (أي ما يعادل 138 مرفقا من أصل 171 مرفق)، لاسيما مجال الصحة 91 مرفقا) ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (44 مرفقا).

II. حصيلة تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023:

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع نهاية سنة 2023، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 3.812,20 مليون درهم. وقد تم تحقيق هذا الفائض أساسا من طرف المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة 42,87% تليها، بدرجة أقل، المرافق المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة، وتلك المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، حيث حققت على التوالي 21,57% و21,22%.

فبخصوص مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2023، فقد ناهز مبلغها الإجمالي حوالي 6.464,50 مليون درهم، متجاوزا بذلك حجم التوقعات التي كانت في حدود 5.055,91 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 127,86%، حيث:

- بلغ مجموع المداخيل الذاتية 2.423,99 مليون درهم مقابل توقعات محينة في حدود 1.374,09 مليون درهم، وهو ما يعادل نسبة تحصيل تقدر ب 176,41%. وتتكون هذه المداخيل أساسا من مداخيل المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة بلغت 64,91%، بالإضافة إلى المرافق المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى وتلك المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة بنسب بلغت على التوالي 15,13% و 12,90%؛
- بلغت تحويلات الميزانية العامة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2023 حوالي 918,93 مليون درهم، مقابل 884,64 مليون درهم خلال سنة 2022، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 3,88%؛
- من جانبه، بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار، المسجل نهاية سنة 2022 والمرحل إلى سنة 2023، حوالي 3.121,59 مليون درهم، مقابل 3.190,53 مليون درهم مسجلة عند نهاية سنة 2021، أي بانخفاض يقدر بنحو 2,16%. ويمثل هذا الفائض نسبة 48,29% من مجموع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023، مقابل 37,50% بالنسبة للمداخيل الذاتية و14,21% بالنسبة لتحويلات الميزانية العامة.

أما بخصوص نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المنجزة برسم سنة 2023، فقد حوالي 2.652,31 مليون درهم، مقابل الاعتمادات المفتوحة التي ناهزت 5.265,60 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة تقدر ب 50,37%. وحسب طبيعة النفقات، فقد بلغت نفقات الاستغلال حوالي 2.334,70 مليون درهم، مقابل 3.937,42 مليون درهم بالنسبة للاعتمادات المفتوحة، أي ما يعادل نسبة إنجاز تقدر ب 59,30%. في حين بلغت نفقات الاستثمار حوالي 317,61 مليون درهم، مقابل توقعات في حدود 1.328,18 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 23,91%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ هذه النفقات قد بلغت 67,27% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الصحة، و59,87% و56,39% تواليا بالنسبة لتلك المتدخلة في مجال الأنشطة الترفيهية ومجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى.

من جهة أخرى، بلغت نسبة تغطية المداخيل الذاتية للنفقات خلال سنة 2023 حوالي 91,39% مقابل 65,64% سنة 2022، أي بارتفاع يناهز 25,75 نقطة، وذلك نظرا لانتعاش الاقتصاد الوطني واستعادة الهوامش المفقودة خلال أزمة كوفيد-19.

III. حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2023-2024 وبرامج عملها برسم سنة 2025:

يستعرض **الجزء الثالث** من التقرير **الإنجازات المادية** لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بناء على تطور مؤشرات الإنتاج أو النشاط، وذلك بهدف تقييم جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. على سبيل المثال، فبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة، فقد عملت المستشفيات العمومية على مواصلة مجهوداته الرامية إلى تنفيذ مهام الإشراف وتهيئة وتعزيز المعدات الطبية التقنية لخدمات استقبال الطوارئ، بالإضافة إلى مواكبة فرق المستشفى في تنفيذ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالفوترة والسداد الخاص بـ "AMO تضامن". في نفس السياق، بلغ معدل التكفل بالمرضى بالمؤسسات الصحية، برسم سنة 2023، ما يناهز 80%. هذا، وقد بلغ عدد المتبرعين بالدم، برسم سنة 2023، سواء الذين تم إحصاؤهم على مستوى مراكز تحاقن الدم أو بمختلف المؤسسات، ما يناهز 382.234 متبرعا، أي بزيادة بلغت10,4% مقارنة بسنة 2022، التي سجلت فقط 346.212 متبرعا. وسوف تستمر هذه الدينامية خلال سنة 2025، خاصة من خلال مواكبة المؤسسات الاستشفائية في إعداد المخططات الاستعجالية الاستشفائية، وتحسين فوترة المستشفيات، وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والمحلية في مجال إدارة المخاطر الصحية والكوارث، بالإضافة إلى إنشاء إطار جديد للنظام الوطني لتحاقن الدم.

أما بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، فإن أهم الأنشطة المنجزة خلال الفترة 2023-2024، قد همت ضمان استدامة أمثل للتنقل على الشبكة الطرقية، خاصة من خلال فحص أزيد من 17.400 كلم من الشبكة الطرقية، وصيانة واستغلال نظام المعلومات الطرقي ونظام إدارة أحداث الشبكة الطرقية ونظام إدارة المعاينة البصرية، وتحسين جودة المعدات وتجديد حظيرة معدات الأشغال العمومية من خلال اقتناء آليات الأشغال العمومية لضمان استمرارية السير على الطرق، بالإضافة إلى تطوير البحث التقني والابتكار، ولاسيما في مجالي الهندسة المدنية والبحث الطرقي. أما برسم سنة 2025، فتتمحور أهم العمليات المبرمجة حول مواصلة أشغال فحص الشبكة الطرقية وتقييم الحالة البنيوية والسطحية للطرق، وتحديث تجهيزات الفحص، والرفع من معدل توفر معدات الأشغال العمومية، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

من جانب آخر، عملت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية، خلال الفترة 2023-2024، على مواصلة برامج العمل المسطرة برسم هذه الفترة، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية، وتحسين ظروف الاستقبال وتهيئة الفضاءات الرياضية والثقافية. هذا، وتعتزم هذه المرافق برسم سنة 2025، تحسين خدماتها لفائدة المرتفقين من خلال إعادة تأهيل فضاءاتها، واقتناء معدات جديدة، وتنظيم حملات تحسيسية لفائدة المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز التواصل الرقمي.